تحليل قطاعى لخصائص تقارير المراجعة المقيدة بالتحفظات

د. صادق حامد مصطفى
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة القاهرة

A Cross- Section Analysis of Characteristics of Qualified Audit Reports

ABSTRACT

This study has used ANOVA techniques to examine whether there were any common,differentiating characteristics of firms receiving uncertainty audit qualifications and GAAP audit qualifications. In contrast to American research, the specific auditing firm, the size of the company, and the industry within which it operates were all found to be independent of receiving any type of audit qualifications. However, uncertainty qualifications were found to be related to firms suffering poor financial performance. GAAP qualifications were not related to poor financial performance. The fact that there is some difference between uncertainty and GAAP qualifications is consistent with earlier research concerning audit qualifications in the UK, which showed that investors viewed uncertainty qualifications with far more concern than they did with GAAP qualifications, Both uncertainty and GAAP qualifications were found to be associated with companies reporting extraordinary items in their annual financial statements.

مقدمة :

ما من شك فى أن تقرير المراجعة يمثل المرحلة الأخيرة لعملية المراجعة، فهو قناة الاتصال الأساسية بين المراجعين المستقلين ومستخدمى القوائم المالية للمنشآت محل المراجعة ، وتتمثل المسئولية الأساسية للمراجع فى أن يبين للأطراف الخارجية (الطرف الثالث) ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت بعدالة وصدق أم لا ، وذلك طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها ، والتى تمثل الإطار المناسب للحكم على عدالة وصدق العرض . ويتم توصيل نتائج المراجعة والفحص الذى قام به المراجع من خلال تقرير المراجعة .

وهناك ثلاثة أنواع أساسية من التحفظات بتقرير المراجعة Audit Qualifications :

الأول : تحفظات فى حالة وجود قيود هامة على نطاق الفحص من قبل إدارة الشركة ، وتعتمد على حدة القيود وتأثيرها على نطاق عملية المراجعة ، فإذا كانت هذه القيود جوهرية وذات أثر مادى على القوائم المالية ، فيجب على المراجع الامتناع عن إبداء الرأى أو إصدار تقرير عكسى، نتيجة لعدم استطاعته الحصول على أدلة إثبات كافية ومقنعة لتأييد إبداء الرأى .

الثانى : تحفظات فى حالة مخالفة المبادىء المحاسبية المتعارف عليها ، فيؤدى الانحراف المادى عن هذه المبادىء ، إما إلى إبداء رأى متحفظ Qualified Opinion أو عكسى Adverse Opinion ،

إعتماداً على مدى تأثر القوائم المالية بهذا الانحراف ، وكذلك يعتبر أى تغيير فى أحد المبادىء المحاسبية مخالفة لمبدأ الثبات . فعندما يوجد تغيير هام فى المبدأ المحاسبى – من حيث الأثر على قابلية القوائم المالية للمقارنة – فينبغى على المراجع إضافة فقرة إيضاحية بالتقرير من أجل جذب انتباه القارىء لهذا التغيير ، نظراً لأنه قد يؤثر مادياً فى قابلية البيانات المالية للمقارنة فيمابين الفترات المعروضة فى التقرير السنوى . ومن المتوقع أن تتبنى الشركات مبادىء ومعايير المحاسبة المتعارف عليها ، فى إعداد حساباتها السنوية ، وفى حالة حدوث عكس ذلك ، يتطلب الأمر من المراجع التحفظ فى تقريره (AICPA, 1995, SAS NO. 58 AU 508.34) .

الثالث : تحفظات حالات عدم التأكد Uncertainties ، ويبرز هذا النوع من التحفظات ، فى حالة وجود أحداث جوهرية مشكوك فيها ، نتيجة لوجود بعض العناصر التى يحيطها الشك والتى لا يمكن تقدير قيمتها بدرجة معقولة من التأكد فى تاريخ إعداد تقرير المراجعة ، نظراً لاعتماد قيمة هذه العناصر على احتمال حدوث أو عدم حدوث ظروف معينة فى المستقبل ، ومن أمثلة حالات عدم التأكد ، الدعاوى القضائية التى لم يتم البت فى أمرها ، والخلافات الضريبية بين الشركة ومصلحة الضرائب، واحتمال عدم مقدرة الشركة على الاستمرار فى مواصلة نشاطها الاقتصادى ، وبعض الشكوك حول عدالة تقييم الأصول (AICPA, 1995, SAS No. 58 AU 508) وربما يستخلص المراجع

أن عدم التأكد بشأن الناتج النهائى لهذه الظروف كافياً ومقنعاً لإضافة فقرة إيضاحية تسلط الضوء على العنصر الذى يكتنفه حالة عدم التأكد .

اهمية البحث

لقد حظيت تحفظات المراجعة باهتمام متزايد فى السنوات الماضية ، وذلك فى معظم البلدان ، ويستمد هذا البحث أهميته من النمو المضطرد فى تحفظات المراجع بالتقرير ، ويمكن إرجاع هذا النمو إلى ثلاثة أسباب رئيسية ، هى :

١- العدد المتزايد من نشرات معايير الممارسة المحاسبية الصادرة من قبل المنظمات المهنية المختلفة كالمعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين AICPA ، ومعهد المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز ICAEW ، ومعهد المحاسبين القانونيين بكندا CICA وهذا ، بالطبع ، يزيد من فرص الشركة فى عدم الالتزام بنشرة من هذه النشرات على الأقل ، وهذا يستلزم تحفظ بتقرير المراجعة ، أضف إلى ذلك انتقاد المديرين الماليين بالشركات للطبيعة المقيدة لهذه النشرات ، مما يساهم أيضاً فى ازدياد عدد حالات عدم التمشى مع المبادىء والمعايير المحاسبية المنشورة .

٢ - الأزمات الاقتصادية والمالية فى السبعينات والثمانينات ، والتى نتج عنها مواجهة كثير من الشركات لمشاكل مادية وجوهرية فى الربحية والسيولة ،

وبالتالى ترتب على ذلك زيادة فى تحفظات المراجعة ، فيما يتصل بالمبررات والشكوك حول فرض الاستمرار وتقييم الأصول .

٣ - الإعلان المتزايد الذى نالته الشركات التى أفلست ، على الرغم من تلقيها تقارير مراجعة نظيفة ، وفى هذا الصدد ، تزايدت صيحات الاحتجاج والانتقادات الموجهة للمراجعين من قبل المحاكم والصحافة المالية والسياسيين والرأى العام فى وسائل الاعلام (Davison, 1977, p.84 & Allen, 1985, p.10, Tweedie, 1987.,p.19 & Arnold and Edwards 1993, p.58 & La Salle & Anandarajan, 1996, p.51). وهذا النيوع السلبى ، والاهتمام المضطرد بالتصرفات القانونية الممكنة ، وعدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المراجعين ، يلقى على مهنة المراجعة أن تكون أكثر حذراً وحرصاً ، ومن ثم تظهر تقارير مقيدة بالتحفظات بنسبة كبيرة.

هدف البحث

تأسيساً على ما تقدم ، يتمثل الهدف الأساسى لهذا البحث ، فى فحص مدى وجود ملامح أو خصائص عامة مرتبطة بالشركات التى تتلقى تحفظات بتقارير المراجعة ، والتى تميزها عن تلك الشركات التى تلقت تقارير مراجعة نظيفة (غير متحفظة) Unqualified Reports ، وقد يساعدنا هذا التحليل فى دراسة بعض الفروض المقترحة لتفسير ظاهرة حدوث تحفظات المراجعة فى السنوات الأخيرة ، وفى المقابل ، ربما يكون ذلك أيضاً مفيداً ومعيناً

لمستخدمى القوائم المالية ، الذى يجب عليهم تقييم أثر تحفظات المراجعة فى اتخاذ قراراتهم ، فإذا ما وجدت علاقات قوية بين حدوث تحفظات المراجعة وبعض الملامح المالية ، فإن ذلك قد يساعد فى التنبؤ بتحفظات المراجعة المستقبلية .

حدود البحث

يقتصر هذا البحث أساساً على دراسة تقارير المراجعة المقيدة بتحفظات مبادىء المحاسبة وتحفظات عدم التأكد ، وبالتالى تخرج تحفظات نطاق المراجعة عن مجال البحث ، نظراً لأن إبداء الرأى فى هذه الحالة ، قد يكون إما تقرير امتناع عن إبداء الرأى ، أو تقريراً عكسياً .

منهج البحث

تحقيقاً لأهداف البحث ، فإن الباحث قد اعتمد فى إجراء الدراسة على مدخل التحليل القطاعى Cross-Sectional Analysis فى تحديد ما إذا كان هناك أية ملامح عامة (مثال ذلك : منشأة المراجعة ، حجم منشأة العميل ، الصناعة التى تنتمى إليها ، مكاسب الأداء ، أسعار الأسهم) تميز وتفرق بين الشركات التى تلقت تقارير مراجعة مقيدة بالتحفظات ، وتلك الشركات التى تلقت تقارير مراجعة نظيفة . واستخدمت الدراسة تحفظات المراجعة الظاهرة فى تقارير عينة كبيرة من مجتمع الشركات المساهمة فى مصر ، سواء كانت قطاع أعمال عام أو خاص أو مشترك ، وذلك فى عام ١٩٩٥ .

وتم أيضاً مقارنة نتائج هذا البحث مع بحوث مماثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد قام Warren بإجراء دراسة قطاعية لتحفظات عدم التأكد الظاهرة بتقارير المراجعة ، وتناول فى دراسته مشكلة توحيد معايير المراجعة (Warren, 1975, pp. 162-176) ومن ناحية أخرى ، بحثت مجموعة أخرى من الدراسات خصائص المنشآت التى تتلقى تحفظات الثبات.(Bremser 1975, pp.563-573, Cushing & Deakin, 1974, pp.104-111, Gosman, 1973, pp.1-11 and 1974, pp. 112-117, Warren 1975 & 1977, pp.150-161, & Hopwood, et al. 1989, pp.28-48).

خطة البحث

وتأسيساً على ماتقدم ، ينقسم البحث فى الجزء التالى إلى خمسة أقسام رئيسية ، يتناول الأول منها فروض البحث التى استخدمت لتفسير ظاهرة حدوث تحفظات المراجعة بشكل متزايد . ويناقش القسم الثانى تصميم البحث من حيث مجتمع الدراسة الميدانية وأساليب التحليل الإحصائى المستخدمة ، ويعالج القسم الثالث الخصائص (المتغيرات المستقلة موضوع الدراسة) المالية التى قد تساعدنا فى تقييم صحة الفروض فى تفسير وإيضاح تحفظات المراجعة ، ويقدم القسم الرابع نتائج التحليل الإحصائى للمتغيرات المستقلة ، ومدى تطابقها مع فروض البحث الأساسية ، وأخيراً يعرض القسم الخامس خلاصة البحث ونتائجه .

١ - فروض البحث

ما من شك ، أن الشركات لا تحبذ أن تتلقى تقارير مراجعة مقيدة بالتحفظات ، نظراً لما تحدثه هذه التقارير من إعلان عكسى وآثار سلبية مختلفة . فقد اتضح أن لتقارير المراجعة المقيدة بتحفظات عدم التأكد تأثيراً سلبياً مميزاً على البنوك والمستثمرين ، فى حين أن الدليل المتعلق بتحفظات مخالفة المبادىء المحاسبية يشير إلى تأثير أقل بكثير (Firth, 1978, p. 648 and 1980, p. 257) ونتيجة لذلك يلاحظ عادة أن الشركات سوف تبذل قصارى جهدها لإزالة شكوك المراجعين ، وبالرغم من هذه الجهود ، تظهر تحفظات بتقرير المراجعة ، نظراً لأن الكثير منها لايمكن تماشيها ، وعلى سبيل المثال ، تحفظات عدم التأكد ، حيث لاتستطيع المنشأة إزالة شكوك المراجعين بصرف النظر عن كمية الجهود المبذولة فى هذا الخصوص ، ومع ذلك يلاحظ أن بعض التحفظات يمكن تماشيها ، وبصفة أساسية تحفظات مخالفة المبادىء المحاسبية المتعارف عليها . وناقش فيمايلى الفروض المقترحة لأسباب تلقى بعض الشركات تحفظات بتقرير المراجعة ، بينما لايتلقى البعض الآخر مثل هذه التحفظات . وعلى ذلك ، تتمثل فروض هذا البحث فى تسعة فروض ، اثنين منها تتعلق بتحفظات نشرات مبادىء ومعايير المحاسبة ، وأربعة تتعلق بتحفظات عدم التأكد ، وثلاثة فروض تتعلق بمنشأة المراجعة .

١-١ فروض متعلقة بتحفظات نشرات مبادىء ومعايير المحاسبة

١ – إن السبب الشائع من وجهة نظر الشركات لعدم الالتزام بنشرة خاصة من نشرات معايير المحاسبة ، هو أن تطبيق هذه النشرة أو المعيار سوف يجعل القوائم المالية مضللة بصورة جوهرية . وتفضل هذه الشركات تطبيق ما تعتقد أنه يمثل أفضل ممارسة محاسبية ، ومن ثم تجلب على نفسها ، تحفظات بتقرير المراجعة ، فقد وضعت نشرات معايير الممارسة المحاسبية Statements of Standard Accounting Practice بالمملكة المتحدة – على سبيل المثال– مع الأخذ فى الاعتبار الشركة العادية ، ولم تمنح أية استثناءات لصناعات أو لظروف معينة (ICAEW, SSAP No. 6, 1988) وفى ظل هذه الظروف يتطلب الأمر من المراجع تحديد ما إذا كان التطبيق المحاسبى يتفق مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها ، وعلى ذلك يفترض ان الانحراف الجوهرى عن التوصيات والارشادات الصادرة عن المنظمات المهنية يعد إنتهاكاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها ، ومن الممكن أن تكون الخلافات بين المراجع والإدارة بشأن قضايا إعداد تقرير المراجعة صعبة الحل ، وبالتالى يترتب على ذلك ، تأخير إصدار تقرير المراجعة بعد نهاية الفترة المحددة بعد نهاية السنة المالية ، وهى غالباً ثلاثة أشهر (Bamber, et al. 1993, p.2, Schwartz & Soo, 1996, p. 355) وبناء على ماتقدم يمكن صياغة :

الفرض الأول : "في حالة عدم وجود نشرة محددة مناسبة لصناعة معينة ، فإنه من المتوقع ، أن نرى عدداً كبيراً من المنشآت خلال هذه الصناعة ، يطلقون تقارير مراجعة مقيدة بالتحفظات ، كما قد ترتبط أيضاً تحفظات المبادىء المحاسبية المتعارف عليها بالتأخير فى نشر الحسابات السنوية ، وهذا يمثل الوقت المنقضى فى حل الخلافات بين شركة العميل والمراجع" .

٢ - السبب الثانى الممكن لعدم الالتزام بنشرة معينة من نشرات معايير المحاسبة هو المعالجة المحاسبية البديلة المستخدمة ، والتى قد تؤدى إلى إظهار صورة أفضل لحالة المركز المالى ونتائج عمليات الشركة - فمثلاً قد تبين أرباح أعلى أو خسائر أقل - ونظراً لأن هناك أسباباً كثيرة لرغبة الشركة فى بيان صورة أفضل (حتى ولو كانت مؤقتة) فإن الشركة ستكون مستعدة لموازنة التأثير السلبى لتحفظ المراجعة بالمنافع التى يعتقدون أنها سوف تتدفق نتيجة بيان مستوى أعلى للأرباح وعلى ذلك يكون :

الفرض الثانى : "إن معظم تحفظات نشرات معايير المحاسبة تتعلق ببيان الأرباح بشكل مرتفع جداً فى ظل المعالجة المحاسبية البديلة المستخدمة ، وهذا يمثل إمكانية حقيقية ، بالرغم من عدم اعتراف أى شركة بذلك" . ولسوء الحظ ، لاتوجد طريقة -فى اعتقاد الباحث- يمكن بها اختبار هذا السبب لعدم الالتزام بنشرات معايير المحاسبة الصادرة عن المنظمات المهنية ذات العلاقة .

٢-١ فروض متعلقة بتحفظات حالات عدم التأكد

٣ - إن الحسابات والقوائم المالية السنوية لبعض الشركات تكون مقيدة بتحفظات عدم التأكد، نظراً لعدم كفاية السجلات والإجراءات المحاسبية في نواحي معينة (مثال ذلك: تشويه وتحريف السجلات المحاسبية أو غياب إجراءات الرقابة الداخلية) وعدم توافر الثقة لدى المراجعين فيها . بالإضافة إلى أنه قد ترتبط هذه الأنواع من التحفظات بالتأخير في نشر التقارير السنوية (بمعنى أن التقارير السنوية يتم نشرها في وقت متأخر عن السنة السابقة) . وتأسيساً على ماتقدم ، فإن الباحث يصيغ فرضاً يتعلق بهذا العنصر ، هو :

الفرض الثالث : "على الرغم من أن تحفظات عدم التأكد يمكن أن تحدث لأي شركة ، إلا أنها قد توجد بشكل أكثر تكراراً في الشركات الصغيرة ، نظراً لأن مواردها أقل ، ومن المرجح أن يكون لديها نظم محاسبية محدودة وأقل تعقيداً ، أو ربما لايوجد لديها إجراءات للرقابة الداخلية" .

٤ - يفترض أن من الأكثر احتمالاً أن تتلقى الشركات التي تعاني من نتائج مالية سيئة (مثال ذلك: تدهور هامش الربح بسبب انخفاض حجم المبيعات) تقارير مراجعة مقيدة بتحفظات عدم التأكد ، نظراً لاعتمادها أساساً على الائتمان من البنوك . وقد يكون هناك شكوك لدى المراجع بشأن قيمة الأصول - فعلى سبيل المثال ، قد

يطرح التساؤل حول امكانية بيع المخزون ، ووجود احتمال متزايد للمغالاة فى تقويم المخزون ، وزيادة المخزون دون زيادة مقابلة فى المبيعات – كل ذلك ، قد يترتب عليه إصدار تحفظات بشأن بمقدرة الوحدة على الاستمرار Going-Concern وبناء على ماسبق يمكن بناء الفرض التالى :

الفرض الرابع : "إن الشركات التى تكون نتيجة عملياتها خسائر ، أو تظهر نتائجها مكاسب مخفضة للسهم ، يكون من المرجح أكثر أن تتلقى تحفظات بتقرير المراجعة ، ومن ناحية أخرى ، قد يرتبط انخفاض سعر السهم – والذى يدل بلا شك على نتائج مكاسب ضعيفة– بتحفظات المراجعة" .

٥ – الحقيقة ، أن هناك بعض الأحداث الهامة والاستثنائية التى قد تزيد من حالات عدم التأكد بشأن المركز المالى لشركة العميل ، ومثال ذلك ، وجود صفقات مادية وغير عادية فى نهاية السنة أو صفقات هامة مع أطراف ذات علاقة ، أو التوقف عن بعض الأعمال ، أو الدعاوى القضائية المعلقة، وفى ضوء ذلك يمكن استخلاص :

الفرض الخامس : "هناك علاقة بين وجود بنود غير عادية Extraordinary Items فى الحسابات والتقارير السنوية للشركات ، وبين تحفظات عدم التأكد بتقرير المراجعة" .

٦- لاشك أن خصائص الصناعة التى تعمل فيها شركة العميل محل المراجعة، قد تؤثر على نتيجة الأعمال والمركز المالى للمنشأة ، ومثال ذلك، الظروف الإقتصادية السائدة بالصناعة من رواج أو كساد أو استقرار ، الظروف الموسمية الخاصة بالصناعة ، درجة المنافسة فى الصناعة ، درجة التقنية بالصناعة ..... الخ ، وعلى سبيل المثال ، إذا كان هناك زيادة جوهرية فى المكاسب بالقوائم المالية للشركة فى الوقت الذى تعانى فيه الصناعة هبوطاً وكساداً ، فإن على المراجع أن يكون يقظاً وحذراً بشأن صحة وعدالة المكاسب الظاهرة بالقوائم المالية (Carmichael & Willingham & Schaller, 1996, p. 136) وعلى ذلك يكون :

الفرض السادس : "قد يوجد ارتباط بين الصناعة التى تعمل فيها شركة العميل ، وبين تقارير المراجعة المقيدة بتحفظات عدم التأكد ، فقد تواجه صناعة معينة فترة صعبة ، مما يؤدى إلى تكبد شركات كثيرة فى هذه الصناعة خسائر ، وإذلك تسود فيها تحفظات المراجعة" .

٣-١ فروض متعلقة بمنشأة المراجعة

٧ - قد يكون للمنشأة القائمة بعملية المراجعة بعض التأثير فى حدوث التحفظات ، وفى هذا الصدد أوضحت الدراسات السابقة أن المراجعين الفرديين يتوصلون إلى أحكام شخصية مختلفة بشأن قرارات الأهمية

النسبية (Frishkoff, 1970, pp. 116-129, Hofstedt & Hughes, 1977, pp. 379-395, Neumann, 1968, pp. 1-17, Arnold & Edwards, 1993, pp. 58-61) وكما سبق وأن أشار الباحث إلى أن مهنة المراجعة قد أصبحت معنية بأهمية النقد من قبل الطرف الثالث والرأى العام ، والامكانية المتزايدة للدعاوى القضائية المرفوعة ضد المراجعين ، ولذلك نجد أن بعض منشآت المراجعة قد تعتنق وجهات نظر أكثر تشدداً وحرصاً فيما يتعلق بالأهمية النسبية وقضايا الحكم الشخصي الأخرى ، وبناء على ما سبق ، يتم بناء :

الفرض السابع : "من الممكن أن تتلقى إحدى الشركات تقرير مراجعة مقيد بالتحفظات من المراجع (س) فى حين تتلقى شركة مماثلة أخرى تقرير مراجعة نظيف من المراجع (ص)".

٨ - قد يطبق التبرير أو المنطق بالفقرة السابقة فقط على فئة معينة من الشركات ، فعلى سبيل المثال ، ربما يعارض المراجعون التحفظ بشأن حسابات شركة كبيرة ، نظراً لأنه قد يؤدى إلى فقدان هذا الارتباط ، ومن ثم ضياع الأتعاب الكبيرة معه (De Angelo, 1981, p. 185) ، وفى دراسة حديثة قام بها كل من (Schwartz & Soo, 1996) استهدفت معرفة العلاقة بين تقيير المراجع وتأخير التقارير فى نهاية الفترة المالية ، وأظهرت الدراسة أن تقيير المراجع هو أحد الأسباب فى

تأخير إعلان التقارير ، وأثبتت وجود علاقة بين إصدار رأى متحفظ وبين تغيير المراجع ، وعلى ذلك ، إذا بدأ أحد المراجعين فى تطبيق معايير أكثر تشدداً ، فإنه قد يتأثر بها أولاً الشركات الصغرى ، ويمكن أن نلاحظ أسباب أخرى ذات علاقة وارتباط بالحجم ، منها أن لدى الشركات الكبرى إجراءات محاسبية أكثر دقة وإحكام ، ولذلك قد يضع المراجعون اعتماداً أكثر على الحسابات السنوية المقدمة لهم ، ومما سبق يمكن استخلاص :

الفرض الثامن : "من المتوقع مرة أخرى ، أن ترتبط تحفظات المراجعة بالشركات الصغيرة الحجم" .

ومما هو جدير بالإشارة ، فى هذا الصدد ، أن بعض الدراسات قد توصلت إلى سبب معاكس ، وهو أن الشركات الكبيرة الحجم معروفة الرأى العام ، ولذا قد يكون المراجعون -بصفة خاصة- على حذر وحرص وأكثر استعداداً للتحفظ فى تقارير المراجعة ، فضلاً عن أن التصرفات القانونية المتعلقة بهذه الشركات قد تكون أكثر تكلفة . (Gosman, 1973, p. 79 and . Warren, 1975, p. 165)

٩ - إذا ما أهتم المراجعون بالدعاوى القضائية الممكنة بالنسبة للشركات التى أعلنت إفلاسها ، فإنه قد يصبحون أكثراً حذراً وحرصاً عند التعامل مع الشركات التى تؤدى توزيعات ضعيفة للأسهم بشكل غير عادى ، وعلى ذلك يمكن اشتقاق :

الفرض التاسع : "أن المراجعين يميلون للتحفظ فى تقارير المراجعة بالنسبة للشركات التى تعانى هبوطاً وتدهوراً حاداً فى أسعار أسهمها .

٢ - تصميم البحث Research Design

وبعد بيان الفروض المتعلقة بالدراسة التى يعتزم الباحث اختبارها ، وإظهار مدى صحتها فى التأثير والارتباط بتقرير المراجعة المقيد بالتحفظات، فإنه من المناسب ، أن نناقش بإيجاز تصميم البحث من حيث مجتمع الدراسة وأساليب التحليل الإحصائى المستخدمة ، وهو موضوع القسم التالى .

٢-١ مجتمع الدراسة

يقوم الباحث من خلال هذا البحث بإجراء دراسة معملية على عينة ليست بالقليلة من مجتمع الشركات المساهمة فى مصر ، والتى تنتمى لقطاع الأعمال العام والخاص والمشترك ، وقد اشتمل مجتمع العينة على ٥٠٠ شركة من أكبر الشركات . وأسفر فحص تقارير المراجعة المنشورة لهذه الشركات فى عام ١٩٩٥ ، عن وجود ٦٢ حالة من تحفظات المراجعة ، تم تصنيفها إلى نوعين أساسيين هما ٣٩ حالة من تحفظات عدم التأكد ، ٢٣ حالة من تحفظات مخالفة المبادىء والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً .

وهناك سبع شركات أخرى فى مجتمع الدراسة ، تضمنت تقارير مراجعتها النوعين السابقين من التحفظات ، وهذا يطرح مشكلة ، فى أى

نوع من التحفظات ينبغي إدراجها وتحليلها ، ومع ذلك ، فقد تم إعادة التحليلات ، حيث ينظر لها باعتبارها تحفظات عدم تأكد ، ثم باعتبارها تحفظات مخالفة مبادىء المحاسبة مرة أخرى . وعلى أية حال ، لم يترتب على ذلك وجود أى اختلاف فى النتائج .

ويعتقد الباحث أن تصنيف تحفظات المراجعة إلى عدم تأكد ، ومخالفة مبادىء ومعايير الممارسة المحاسبية ، كان ضرورياً نظراً لأنها ترتبط أساساً بتقارير المراجعة المختلفة ، فضلاً عن أن الشركات التى اشتملتها الدراسة لها خصائص مالية مختلفة بشكل جوهرى ، وقد فرقت أيضاً دراسة Warren فى الولايات المتحدة ، بين أنواع التحفظات ، والتى تضمنت عدم التأكد وانتهاك مبدأ الثبات ، وكان لهذه التحفظات خصائص قطاعية عكسية . (Warren, 1975, p. 163)

ومن جانب آخر ، خلصت الدراسات السابقة عن تحفظات المراجعة بالمملكة المتحدة ، إلى نتيجة مؤداها ، قيام المستثمرين والبنوك بالتمييز والتفرقة بين تحفظات عدم التأكد ، وتحفظات نشرات معايير الممارسة المحاسبية من حيث مدى تأثيرها على قرارات الاستثمار والائتمان (Firth, 1978, 1980) ونتيجة لذلك ، قام الباحث بإجراء تحليلات إحصائية منفصلة لكل من النوعين من التحفظات كما سبقت الاشارة فى مقدمة البحث.

٢-٢ أساليب التحليل الاحصائي المستخدمة

استخدمت الدراسة اختبارات تحليل التباين ANOVA Analysis في اختبار ما إذا كان هناك أية علاقة بين المتغيرات المستقلة موضع الفحص ، وبين تقارير المراجعة المقيدة بالتحفظات ، ولاشك أن اختبارات تحليل التباين تسمح ليس فقط بتحليل العلاقات الرئيسية (المباشرة) بمعنى تأثير كل متغير بذاته ، ولكن أيضاً تحليل العلاقات التفاعلية Interactive Relationships ، بمعنى تبيان التفاعل الممكن بين متغيرين ، ، كأن نقول : أصدرت منشأة مراجعة كبيرة (س) نسبة أعلى من التحفظات مقارنة بمنشأة مراجعة صغيرة (ص) ، وكذلك التفاعل بين ثلاثة متغيرات ، مثلما نتوصل إلى أن منشأة المراجعة (ع) أصدرت نسبة أعلى من التحفظات بالنسبة للعملاء الصغار الذين حققوا خسائر في السنة الحالية مقارنة بمنشأة المراجعة (ل) . هذا ، ويطلق على مثل هذا الاختبار ، تحليل التباين متعدد المتغيرات MANOVA Tests في حين يسمى اختبار العلاقات المباشرة أو الرئيسية تحليل التباين البسيط (للمزيد من التفاصيل أنظر (Siegel & Castellan, 1988) .

كما أن قياس العلاقات التفاعلية بين المتغيرات على درجة كبيرة من الأهمية ، نظراً لأنه -على سبيل المثال- قد نجد منشأة مراجعة ماتصدر تقارير مقيدة بالتحفظات أكثر نسبياً من منشأة مراجعة أخرى ، غير أنه ربما يرجع ذلك إلى ارتباط المنشأة الأولى بصفة استثنائية بعمليات مراجعة لشركات خاسرة (بافتراض أنه من الأكثر احتمالاً أن تتلقى الشركات التي تكبدت خسائر ، تقارير مراجعة مقيدة بالتحفظات) .

وبالإضافة إلى اختبارات تحليل التباين ، تم أيضاً استخدام اختبارات إحصائية لا معلمية[1] Non Parametric تمثلت فى تطبيق اختبار U لـ Mann Whitney (Siegel & Castellan, 1988, p.137) على متغيرات الحجم والتغير فى مكاسب السهم وسعر السهم ، وذلك من أجل تبيان ما إذا كان هناك أية فروق معنوية بين الشركات التى تلقت تقارير مقيدة بالتحفظات، وبين التى تلقت تقارير مراجعة نظيفة .

٣ - المتغيرات المستقلة موضوع الدراسة

فى ضوء استعراض أدبيات المحاسبة والمراجعة ذات العلاقة ، تم استخلاص ثمانية متغيرات مستقلة أساسية بالنسبة لكل شركة فى مجتمع العينة ، ثم قام الباحث باختبار هذه المتغيرات لتحديد ما إذا كان لها أية علاقة مباشرة أو علاقة تفاعلية مع تقارير المراجعة المقيدة بالتحفظات ، والتى تمثل هنا المتغير التابع موضوع الدراسة . بالإضافة إلى ترتيب الأهمية النسبية لكل متغير من هذه المتغيرات ، وكذلك فى حالة وجود فروق أو اختلافات فهل هى جوهرية أم غير جوهرية ، وبناء على ماسبق ، تم استخلاص المتغيرات المستقلة على أساس أن لها تأثيراً أو ارتباطاً بتقارير المراجعة المقيدة (أنظر فروض البحث بالقسم (١)) وكذلك من أجل توفير مقارنة إزاء الدراسات المماثلة فى الولايات المتحدة . وتتمثل المتغيرات المستقلة موضوع الدراسة فيما يلى :

---

(١) نظراً لأن المجتمع الذى تنتمى إليه البيانات غير معروف، ومن ثم لا يمكن معرفة توزيع تلك البيانات لأنها بيانات رتبية لا معلمية أى ليس لها توزيع أو معالم مثل الوسط الحسابى والانحراف المعيارى.

٣-١ حجم منشأة المراجعة

عرف الباحث منشأة المراجعة الكبيرة فى البيئة المصرية ، بأنها تلك المنشآت التى تقوم عادة بمراجعة الشركات العامة المدرج أسهمها فى بورصة الأوراق المالية. أما منشآت المراجعة الصغيرة فهى التى لاتقوم بمراجعة مثل هذه الشركات ، ولتأكد مما إذا كانت منشأة مراجعة معينة لها أرتباط قوى بحدوث تقارير المراجعة المقيدة بالتحفظات ، تم استخراج اسماء منشآت المراجعة المهنية من سجلات مزاولة المهنة بنقابة التجاريين . وتم تجميعها فى تسع فئات ، تنتمى ثمان منها إلى منشآت المراجعة الكبيرة وفئة واحدة تتعلق بمنشآت المراجعة الصغيرة الحجم .

وفى هذا الصدد ، توصلت بعض الدراسات الميدانية فى الولايات المتحدة إلى بعض الاختلافات أو الفروق بين المراجعين عند إجراء تحفّظات الثبات (Gosman, 1973, p. 3 & 1974, p. 117 and Cushing & Deakin, 1979, p. 109) وعلى النقيض من ذلك ، أثبتت دراسة أخرى عدم وجود علاقة معنوية بالنسبة لأى من تحفظات الثبات أو تحفظات عدم التأكد ، وبين حجم منشأة المراجعة (Warren, 1977, p. 154) . وقد خلصت أيضاً دراسة حديثة إلى عدم وجود علاقة بين حجم منشأة المراجعة والتحفظات بتقرير المراجعة ، أى ليس هناك ما يؤكد أن منشآت المراجعة الصغيرة تصدر نسب أقل من التحفظات بشأن استمرارية المنشأة Going-Concern، مقارنة بمنشآت المراجعة الكبيرة (Citron & Taffler, 1992, p. 337) .

٣-٢ حجم شركة العميل

سبق أن افترضنا أن لحجم الشركة محل المراجعة ارتباطاً بحدوث تحفظات المراجعة (الفرض الثالث والثامن) . ولذلك تم تصنيف مجتمع عينة الشركات إلى فئتين : كبيرة وصغيرة ، بناء على ما إذا كانت قيمة رأس المال المستثمر أكبر أو أقل من قيمة الوسيط Median لرأس المال بالعينة ، كما تم أيضاً تحليل أحد التعريفات البديلة للحجم ، والذى يرتبط بما إذا كانت أتعاب المراجعة كبيرة (أعلى من الوسيط) أم صغيرة (أقل من الوسيط) ، ويمكن أن يستخدم هذا التعريف فى توفير دليل بشأن ما إذا كانت منشآت المراجعة أكثر ممانعة ومعارضة للتحفظ بخصوص القوائم المالية للشركات ذات أتعاب مراجعة كبيرة (الفرض الثامن) .

وفى هذا الصدد، توصلت بعض الدراسات (Gosman 1974, Warren, 1977) إلى أن الشركات الكبيرة الحجم لديها عدد أكبر بشكل جوهرى من تحفظات الثبات بالمقارنة بالشركات الصغيرة[1] ، والعكس بالعكس ، بمعنى أن الشركات الصغيرة لديها عدد أكبر بشكل جوهرى من تحفظات عدم التأكد مقارنة بالشركات الكبيرة (Warren, 1975) .

٣-٣ الصناعة التى تعمل فيها شركة العميل

تنقسم الشركات محل المراجعة كما هو معلوم إلى عدة قطاعات مختلفة

(١) لم تتوصل دراسة (Bremser, 1975, pp. 563-573) إلى وجود علاقات هامة وجوهرية فى هذا الخصوص.

ومتباينة فى نشاطاتها ، ومن هنا جاءت أهمية عمل تحليل لقطاع الصناعة الذى تعمل فيه كل شركة ، من أجل معرفة ما إذا كان للصناعة التى تعمل فيها شركة العميل أثر مباشر أو تفاعلى فى حدوث تقارير المراجعة المقيدة . وبعبارة أخرى ، تحديد ما إذا كانت تحفظات المراجعة تحدث بنسبة أعلى فى بعض الأنشطة عن البعض الآخر (الفرض الأول والسادس) . وقد قسمت مجموعة الشركات المساهمة تبعاً لعدة قطاعات مختلفة حسب نوع النشاط الذى تمارسه . وفى هذا الخصوص ، وقع اختيار الباحث على ثلاث عشرة مجموعة صناعية ، وهى :

البنوك والتمويل والتأمين - الملاهى والترفيه- مواد البناء والإسكان- الأدوية والكيماويات- الكهربائية والهندسية- الغذائية وتجارة التجزئة- التعدين والبترول- السيارات والتوزيع- دور النشر والتعبئة - العقارات- المحلات التجارية -المنسوجات- أخرى .

وفيما يتعلق بمتغير الصناعة التى تعمل فيها شركة العميل ، توصل أحد الباحثين إلى أن للصناعة تأثيراً معنوياً بالنسبة لكل من تحفظات عدم التأكد والثبات فى الولايات المتحدة (Warren, 1975, 1977) وعلى النقيض من ذلك ، أسفرت نتائج دراسات أخرى لتحفظات الثبات ، عن عدم وجود فروق فى تحفظات المراجعة بسبب متغير الصناعة (Gosman, 1973, p. 3 & 1974, p. 116 and Cushing & Deakin, 1974, p. 108)

٤-٣ البنود غير العادية Extraordinary Items

قد يرتبط وجود البنود غير العادية فى القوائم المالية للشركة محل المراجعة ، بتقارير المراجعة المقيدة بالتحفظات (الفرض الخامس)، وأظهرت الدراسات السابقة فى الولايات المتحدة أن وجود البنود غير العادية يميل للارتباط بتقارير المراجعة المقيدة بالتحفظات. (Warren, 1975, Citron & Taffler, 1992, p. 342, Raghunandan, 1993, p. 612) .

٥-٣ الربح أو الخسارة

قد يرتبط وجود صافى خسارة بالقوائم المالية للشركة ، بإصدار تقرير مراجعة مقيد بالتحفظات (الفرض الرابع) وهنا توصلت دراسة Warren إلى وجود علاقة معنوية بين الشركات المحققة خسائر بقوائمها المالية ، وتلك التى تلقت تحفظات بتقارير المراجعة (Warren, 1975, p. 168) . وفى هذا الصدد ، أوضحت دراسة أخرى بالمملكة المتحدة ، أنه إذا لم يكن احتمال فشل الشركة محل المراجعة كبيراً جداً ، فإن احتمال التحفظ بشأن استمرارية الشركة فى مواصلة نشاطها الاقتصادى ، سيكون ضعيفاً جداً (Citron, & Taffler 1992, p. 338) وخصوصاً أن هناك بعض الأدلة التى تؤكد وجود علاقة بين تحفظات الاستمرار وعزل المراجع (Peel, . 1989, p. 329, Asare, 1992, p. 379, Bamber et al. 1993, p. 20)

٦-٣ الزيادة/ النقص فى مكاسب السهم

ولأسباب مماثلة كما هو الحال بالنسبة لمتغير الربح أو الخسارة ، فقد ترتبط الشركات التى حققت نقصاً فى مكاسب السهم بتحفظات المراجعة (الفرض الرابع) هذا ، ويمكن قياس مكاسب السهم بأحد المقاييس التالية :

١ – نصيب السهم من الأرباح المحققة .

٢ – نصيب السهم من الأرباح الموزعة .

٣ – العائد الجارى للسهم .

٤ – العائد خلال فترة الاقتناء .

ولهذا تم إجراء فحص لكل شركة لتحديد ما إذا كانت قد حققت زيادة فى مكاسب السهم بأكثر من ٢٪ عن السنة السابقة (وعرفت هذه النسبة بالزيادة) أو حققت نقصاً فى مكاسب السهم بأكثر من ٢٪ عن السنة السابقة (وعرفت هذه النسبة بالنقص) أو أن مكاسب السهم تغيرت إلى ± ٢٪ (وعرفت نسبة ± ٢٪ بعدم وجود تغير معنوى) ، ومن الممكن فحص متغير اخر ، وهو ما إذا كان التغير فى مكاسب السهم أعلى أو مماثلاً أو أدنى من النسبة المتوسطة للصناعة التى تعمل فيها الشركة .

وفيما يتعلق بهذا المتغير ، توصلت دراسة Warren إلى وجود علاقة معنوية بين الشركات المعتادة على تحقيق مكاسب مخفضة .

وتلك الشركات التي تتلقى تحفظات بتقرير المراجعة (Warren, 1975, p. 163) وكذلك توصلت دراسة Bremser إلى علاقة مماثلة بالنسبة لتحفظات مبدأ الثبات (Bremser, 1975, p. 568) على الرغم من أن دراسة Warren عن هذا النوع من التحفظات لم تتوصل إلى هذه العلاقة (Warren, 1977, p. 154).

٧-٣ الزيادة/ النقص في سعر السهم

لقد اشتملت الدراسة على متغير سعر السهم ، نظراً لأنه يمكن افتراض أن الشركات التي تعاني بشكل غير متوقع من عوائد سوقية ضعيفة للأسهم ، يكون لديها عدم تأكد أكبر فيما يتعلق بهذه العوائد ، وعندئذ قد تتلقى تحفظات مراجعة بشكل أكثر تكراراً (الفرض الرابع والتاسع) . وتم التحقق من أداء سعر السهم Share-Price Performance بالنسبة لكل شركة بواسطة قياس الفرق بين نسبة العوائد الشهرية الفعلية والنسبة المتوقعة لهذه العوائد خلال فترة الاثني عشر شهراً قبل نشر تقرير المراجعة ، ونظراً لأن تغير أسعار الأسهم يمكن أن ينظر إليه على أنه عوائد موجبة أو سالبة لهذه الأسهم ، لذلك فإن النموذج الذي يصف هذه الحالة هو نموذج السوق Market Model .

ويمكن اشتقاق العائد المتوقع Expected Return (ERjt) من الصيغة البسيطة لعلاقة نموذج السوق (Chow & Rice, 1982, Dopuch et al., 1987) وهي :

$$ERjt = BjMt$$

حيث أن :

Bj = معامل المخاطر النظامية[1] للأوراق المالية (j) . ويحسب هذا المعامل بواسطة انحدار العوائد الشهرية للأوراق المالية (j) على العوائد الشهرية لمؤشر سوق الأوراق المالية Market Index لفترة (٦٠) شهراً المنتهية قبل تحفظ المراجعة بـ (١٢) شهراً

Mt = العائد على مؤشر سوق الأوراق المالية في الشهر t .

- تأسيساً على ماتقدم إذا تجاوز التغير في النسبة المعدلة لخطر الشركة في سعر السهم نسبة + ٢٪ ، فإن ذلك يرمز إلى زيادة في سعر السهم ، وإذا كان أدنى من -٢٪ ، دل ذلك على نقص في سعر السهم ، أما إذا كان واقعاً بين + ٢٪ ، -٢٪ ، فإنه يشير إلى عدم وجود تغير معنوي أو جوهري في سعر السهم .

---

(١) تتعرض الأسهم إلى نوعين من المخاطر (Chow & Rice, 1982, pp. 35-53) هما: الأول: مخاطر نظامية، وهي تلك المخاطر التي تتعرض لها المنشأة ضمن المتغيرات الاستثمارية الأخرى في السوق، وبالتالي فإن تأثيرها يشمل عوائد وأرباح جميع الأسهم المتداولة. وتقاس تلك المخاطر بمعامل بيتا "B" والذي يقيس سرعة تأثر سعر السهم بأحوال وظروف السوق. والثاني: مخاطر غير نظامية، وهي تمثل المخاطر الناتجة عن المقدرة المالية والكفاءة الإدارية للمنشأة ومدى تفضيل المستهلك لمنتجاتها، يضاف إلى ذلك عوامل أخرى تخص المنشأة كالتوسعات المحتملة، وبالتالي فإن هذه المخاطر لا يشمل تأثيرها السوق ككل، وإنما تقتصر على المنشأة بصورة فردية. وذلك بتأثيرها على مكاسب وأسعار أسهمها. ويمكن قياس المخاطر غير النظامية بإيجاد انحراف القياس للمكاسب المحققة من الأسهم مع ما كان متوقعاً لها. فإذا زادت نسبة انحراف القياس عن المعدل، فإن ذلك يعني زيادة مخاطر السهم. وبالعكس فإن انخفاض النسبة تعني إنخفاض هذه المخاطر.

٨-٣ الزيادة/النقص فى الوقت المتخذ لنشر القوائم المالية

يرتبط المتغير الأخير بما إذا كانت كمية الوقت اللازمة لنشر القوائم المالية بعد نهاية السنة المحاسبية محل المراجعة ، أطول أو أقصر أو مماثلة للسنة السابقة ، وإذلك تم اشتقاق فرضين مختلفين (الفرض الأول والثالث) فيما يتعلق بالتأخير فى الوقت بعد الفترة المحددة لنشر القوائم المالية السنوية ، وحدوث تقارير المراجعة المقيدة ، وتم تصنيف الشركات بمجتمع البحث ، تبعاً لعدد الأيام ، بمعنى إذا استغرق الوقت المتخذ لنشر القوائم المالية أكثر من نسبة ٥٪ من عدد الأيام المقررة بعد نهاية السنة المالية وهى غالباً ثلاثة أشهر ، أى تكون خمسة أيام تقريباً ، فعلى سبيل المثال إذا كان الوقت المتخذ لنشر القوائم المالية وتقرير المراجع ٩٨ يوماً ، إذن هناك زيادة ثمانية أيام عن المدة المحددة ، وهذه الزيادة تفوق نسبة ٥٪ وعندئذ يعتبر ذلك زيادة ، وإذا كان أقل من نسبة ٥٪ ، يعتبر نقصاً ، أما إذا كان التأخير عن الوقت المقرر يقع ما بين ± ٥٪ ، فإن ذلك يدل على عدم وجود تغير جوهرى فى الوقت المقرر لنشر القوائم المالية ، وأوضحت دراسة Warren وجود ارتباط معنوى بين القوائم المالية التى تأخر ميعاد نشرها (بمعنى أخذت فترة أطول للظهور) وتحفظات عدم التأكد (Warren, 1975) وبالرغم من ذلك لم تتوصل دراسة أخرى لـ Warren إلى تلك العلاقة بالنسبة لتحفظات مبدأ الثبات (Warren, 1977) .

٤ - نتائج التحليل الإحصائى للمتغيرات المستقلة موضوع الدراسة

قام الباحث بإجراء اختبارين منفصلين لتحليل التباين وذلك باستخدام حزم البرامج الاحصائية SAS على الحاسب الشخصى PC ، أحدهما يتعلق بتحفظات عدم التأكد ، والآخر بتحفظات نشرات مبادىء ومعايير المحاسبة ، وقد تضمن تحليل التباين لتحفظات عدم التأكد ٤٧٠ شركة منها ٣٩ تلقت تقارير مقيدة بتحفظات عدم التأكد ، و٤٣١ شركة تلقت تقارير نظيفة .

كما اشتمل تحليل التباين لتحفظات نشرات مبادىء ومعايير المحاسبة على ٤٥٤ شركة منها ٢٣ تلقت تقارير مقيدة بتحفظات مخالفة المبادىء المحاسبية ، و٤٣١ شركة تلقت تقارير نظيفة ، وقد أظهر التحليل الإحصائى النتائج التالية ، والتى تم تقسيمها إلى نوعين :

٤-١ نتائج متعلقة بتحفظات حالات عدم التأكد

١- حجم منشأة المراجعة

أتضح عدم وجود تأثيرات رئيسية (مباشرة) أو تفاعلية ذات دلالة إحصائية لتغير منشأة المراجعة ، ولذلك لم يكن هناك دليل عن وجود علاقة بين منشأة المراجعة أو مجموعة منشآت المراجعة ، وبين تلك المنشآت التى تتحفظ فى تقارير المراجعة بنسبة أكبر بشكل معنوى ، عن غيرها من المنشآت . ويتضح هذا من الجدول رقم (١) الذى يعرض بالعمود الثانى تحليل لنسبة تحفظات عدم التأكد من قبل منشآت المراجعة .

الجدول رقم (١)

نسبة تقارير المراجعة المقيدة بالتحفظات فى منشآت المراجعة *

اسم منشأة المراجعة* (١)	تحفظات عدم التأكد (٢) ٪	تحفظات نشرات المبادئ (٣) والمعايير الحاسبية ٪
أ كبيرة	٨,٧	٥
ب *	٩,٢	٥,٥
جـ *	٧,١	٤
د *	٨,١	٥,٦
هـ *	٧,٤	٦,١
و *	٨,٩	٤,٣
ز *	٨,٢	٤,٨
ح *	٨	٥,٢
ط صغيرة	٨,٣	٥
المجموع	٧٣,٩	٤٥,٥
المتوسط	٨,٢	٥,١

* عدد تقارير المراجعة المقيدة بالتحفظات الصادرة بواسطة منشأة المراجعة كنسبة مئوية من كل التقارير المنشورة التى أصدرتها فى موضع تحليل التباين .

* تشير الحروف الأبجدية أ ، ب ، جـ ، د ، هـ ، و ، ز ، ح إلى منشآت المراجعة الكبيرة الحجم ، فى حين يرمز الحرف ط إلى منشآت المراجعة الصغيرة الحجم .

٢ - حجم شركة العميل

تم قياس متغير حجم شركة العميل بطريقتين : الأولى ، على أساس اجمالى رأس المال المستثمر ، والثانية ، على أساس أتعاب المراجعة ، ولم يكن لمتغير الحجم من الناحيتين أية دلالة إحصائية سواء كتأثير رئيسى أو تفاعلى فى حدوث تحفظات عدم التأكد ، وعلى ذلك ، لم يتل أى من المبررات المقبولة ظاهرياً ، التأييد فيما يتعلق بعلاقة حجم شركة العميل بحدوث تحفظات المراجعة (الفرض الثالث والثامن) ، وبشكل أكثر تحديداً ، لايوجد دليل عن أن المراجعين أكثر معارضة وممانعة للتحفظ فى تقارير المراجعة للشركات الكبرى إما بسبب حرصهم على أتعابها الكبيرة أو بسبب إمكانية استخدامها لنظم محاسبية أكثر دقة وإحكاماً

ومن ناحية أخرى ، تم أيضاً تحليل تأثير حجم شركة العميل بواسطة استخدام اختبار Mann Whitney-U ، ومرة ثانية ، اتفقت نتائج هذا الاختبار مع نتائج تحليل التباين ، فى عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة بين الحجم وتحفظات عدم التأكد بالنسبة لأى من منشآت المراجعة ، وتأسيساً على ما تقدم ، يخلص الباحث فى هذا الخصوص ، إلى رفض صحة الفرضين الثالث والثامن .

٣ - الصناعة التى تعمل فيها شركة العميل

لقد فشل اختبار تحليل التباين فى الإفصاح عن أية تأثيرات رئيسية أو

تفاعلية ذات دلالة إحصائية لمتغير الصناعة على تحفظات عدم التأكد ، فعلى النقيض من نتائج البحوث الأمريكية (Warren, 1975) ، لم يكن هناك دليل عن أن مهنة المحاسبة تطبق معايير مراجعة مختلفة حسب الصناعة ، أو أن ظروف المراجعة تكون مختلفة إحصائياً خلال الصناعات فى الفترة التى خضعت للدراسة .

٤ - المتغيرات الأخرى

تشمل المتغيرات الأخرى : البنود غير العادية ، والربح أو الخسارة ، والزيادة /النقص فى مكاسب السهم ، والزيادة/النقص فى سعر السهم ، إضافة إلى الزيادة / النقص فى الوقت المتخذ لنشر القوائم المالية . وكما افترضنا سلفاً بالقسم الأول من هذا البحث (الفروض الأول والثانى والرابع والخامس والتاسع) كانت نتائج تحليل التباين للمتغيرات الأخرى ذات دلالة مرتفعة عند مستوى معنوية (ح) ٠,٠١ . ونستخلص من ذلك أن هناك تأثيراً تجريبياً عاماً ذا دلالة كبيرة بالنسبة لهذه المتغيرات وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٢) . ويلاحظ أن الشركات التى أظهرت تقاريرها بنود غير عادية ، وصافى خسارة ، ونقص فى مكاسب السهم ، وأداء ضعيف لسعر السهم ، بالإضافة إلى نشر قوائمها المالية السنوية فى وقت متأخر بعد نهاية السنة المالية ، تكون الأكثر احتمالاً بشكل كبير ، أن تتلقى تقرير مراجعة مقيد بتحفظات عدم التأكد ، عن غيرها من الشركات الأخرى . وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات السابقة قد خلت من متغير سعر السهم ومدى

تأثيره فى وجود تحفظات بتقرير المراجعة . وبصرف النظر عن تحليل أداء سعر السهم ، فإن النتائج قد جاءت متفقة مع ماتوصلت إليه دراسة Warren بالولايات المتحدة (Warren, 1975) .

الجدول رقم (٢)

نتائج تحليل التباين لتحفظات عدم التأكد بتقارير المراجعة

المتغيرات الأساسية ذات الدلالةوالتأثير	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى المعنوية (الاحتمالية) ٠,٠١
١- البنود غير العادية	٣٥,٦٢	ح < ٠,٠١
٢- الربح أو الخسارة	٢٢,٤٢	ح < ٠,٠١
٣- أداء سعر السهم	١٣,٦٢	ح < ٠,٠١
٤- الزيادة / النقص فى مكاسب السهم	٩,٢١	ح < ٠,٠١
٥- الوقت المستغرق لنشر القوائم المالية السنوية	٦,١١	ح < ٠,٠١

ومن ناحية أخرى ، استخدم الباحث اختبار Mann Whitney U فى فحص نسبة التغير فى مكاسب السهم ، ونسبة التغير فى الخطر المعدل لأداء سعر السهم ، فى مجتمع الشركات التى خضعت للدراسة ، وأظهرت النتائج وجود ارتباط معنوى وهام بين هذه المتغيرات وتحفظات عدم التأكد بتقرير المراجعة ، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، ولذلك تتسق هذه النتيجة مع نتائج تحليل التباين .

وباستعراض نتائج تحليل التباين ، يتبين أنه لا توجد علاقة تفاعلية بين المتغيرات المشار إليها أعلاه ، وبين متغيرات منشأة المراجعة ، وحجم شركة العميل ، والصناعة التى تعمل فيها . كما أنه ليس من المثير للاستغراب التوصل إلى وجود علاقات هامة ومعنوية فيما بين إظهار بنود غير عادية بالتقارير ، وتدهور مكاسب السهم ، وأداء ضعيف لسعر السهم . فكل هذه المتغيرات تميل للوجود معاً فى تقارير المراجعة المقيدة بتحفظات عدم التأكد.

٢-٤ نتائج متعلقة بتحفظات نشرات مبادىء ومعايير المحاسبة

باستعراض نتائج تحليل التباين التى تظهر التفاعل بين المتغيرات المستقلة الأساسية موضع الدراسة ، والمتغير التابع المتمثل فى تقارير المراجعة المقيدة بتحفظات مخالفة مبادىء ومعايير المحاسبة ، يتضح أنها لم تفصح عن وجود تأثيرات معنوية رئيسية أو تفاعلية بالنسبة لمتغير منشأة المراجعة . هذا ، ويبين العمود (٣) فى الجدول رقم (١) تحليل نسبة تحفظات مخالفة معايير ومبادىء المحاسبة ، الصادرة بواسطة منشآت المراجعة موضع الدراسة الميدانية – وكذلك لم نحصل أيضاً على نتائج لعلاقات معاكسة بالنسبة لحجم شركة العميل والصناعة التى تعمل فيها – وبالتالى ، على الرغم من افتراض أن لبعض الصناعات مشكلات أكبر فى تنفيذ نشرات معينة لمعايير المحاسبة ، كما سبقت الإشارة ، غير أنه لايوجد دليل معنوى وقاطع يؤكد ذلك فى الفترة الزمنية التى غطتها الدراسة (سنة ١٩٩٥) . كما

أن النتائج المتعلقة بمتغيرات منشأة المراجعة وحجم شركة العميل والصناعة التى تعمل فيها ، كانت متعارضة مع الدراسات الأمريكية بخصوص تحفظات مبدأ الثبات ، والمشار لها فى مكان متقدم من هذا البحث.

ومن الجدير بالملاحظة ، أن متغيرات الربح أو الخسارة ، والزيادة/النقص فى مكاسب السهم ، والزيادة/النقص فى سعر السهم ، والزيادة/النقص فى المدة المتخذة لنشر القوائم المالية السنوية ، كانت كلها غير معنوية ومتناقضة تماماً مع تحفظات عدم التأكد ، حيث كانت هذه المتغيرات جوهرية وذات دلالة بشكل مرتفع فى حالة تحفظات عدم التأكد . وبناء على ماسبق نخلص إلى أنه ، لم يكن للحالة المالية للشركة والأداء النسبى لسعر سهم الشركة ، أية علاقة مع حدوث تحفظات نشرات معايير المحاسبة ، كما أكد أيضاً اختبار Mann Whitney U هذه النتائج .

وكان المتغير الوحيد ، الذى نال دلالة ومعنوية احصائية هو البنود غير العادية ، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بين الشركات المسجلة بنود غير عادية بحساباتها السنوية وحدوث تقارير المراجعة المقيدة بتحفظات مبادىء المحاسبة ، فكانت قيمة (ف) المحسوبة (١١ر ١٢) عند مستوى معنوية (ح) (٠١ر٠) وكانت بعض التحفظات متعلقة بنشرات معايير المحاسبة

الخاصة بمعالجة البنود غير العادية والتسويات أخر الفترة (ICAEW, SSAP NO. 6, 1988) حيث حددت ماهية ومحتوى البنود غير العادية . ومع ذلك ، لم يلتزم الكثير من الشركات بهذه النشرات ، نظراً لأنها أدرجت بعض البنود كبنود غير عادية ، في حين أنها خارج نطاق تعريف المعيار ، ونتيجة لذلك ، يتم إصدار تقرير مراجعة مقيد بتحفظات انتهاك مبادىء ومعايير المحاسبة . وفي هذا الصدد ، توصلت دراسة Warren في الولايات المتحدة، إلى وجود علاقة معنوية بين إظهار بنود غير عادية بالقوائم المالية السنوية، وتلقى تحفظات مخالفة مبدأ الثبات (Warren, 1977, p. 157) .

٥ - خلاصة البحث ونتائجه

تمثل الهدف الأساسي من هذا البحث في دراسة ما إذا كان هناك أي خصائص عامة ومميزة للشركات التي تتلقى تحفظات عدم التأكد وتحفظات انتهاك مبادىء ومعايير المحاسبة . وتحقيقاً لهذا الهدف ، تم صياغة فروض البحث من أجل تفسير ظاهرة حدوث تحفظات المراجعة بشكل متزايد ومضطرد في الآونة الأخيرة. وتعلقت هذه الفروض بتحفظات انتهاك مبادىء المحاسبة، وحالات عدم التأكد، بالإضافة إلى منشأة المراجعة نفسها، ومن خلال استخدام أساليب تحليل التباين واختبار U لـ Mann Whitney في فحص فروض البحث التي خضعت للدراسة الميدانية، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- إن متغيرات منشأة المراجعة، وحجم شركة العميل، والصناعة التي تعمل

فيها، غير مرتبطة بتلقى أى نوع من تحفظات المراجعة (تحفظات عدم تأكد أو مبادئ محاسبية).

٢- إن المنشآت المتعثرة مالياً ذات علاقة وارتباط بإصدار تقارير مراجعة مقيدة بتحفظات عدم التأكد، وسبق إيضاح مبررات ذلك فى متن البحث. فى حين لم يتوصل البحث إلى مثل هذه العلاقة بين المنشآت المتعثرة مالياً، وبين تحفظات إنتهاك المبادئ والمعايير المحاسبية.

٣- الحقيقة، أن هناك بعض الاختلافات بين تحفظات عدم التأكد وتحفظات انتهاك مبادئ ومعايير المحاسبة. ويتسق هذا مع البحوث السابقة فى مجال تحفظات المراجعة بالمملكة المتحدة، حيث أوضحت أن المستثمرين يبدون اهتماماً وحرصاً أكثر نحو تحفظات عدم التأكد، مقارنة بتحفظات مخالفة مبادئ ومعايير المحاسبة (Firth, 1978, p. 642 & 1980, p. 257).

٤- أن كل من تحفظات عدم التأكد وتحفظات المبادئ المحاسبية مرتبطة بشكل كبير بالشركات التى تحتوى قوائمها المالية السنوية على بنود غير عادية.

٥- لم يكن هناك علاقة معنوية بين أى من منشآت المراجعة وتحفظات عدم التأكد، وتحفظات مبادئ ومعايير المحاسبة.

٦- من الممكن أن تجرى بحوث أخرى فى خصائص التحليل القطاعى لتقارير المراجعة المقيدة بالتحفظات فى فترات زمنية أخرى، بالإضافة إلى إدخال متغيرات إضافية فى التحليل التقاطعى.

المراجع

- AICPA, Codification of Auditing Standards and Procedures (New York: AICPA, 1995) Au. 341, Au 420, Au 431.
- AICPA, SAS No. 58 "Reports on Audited Financial Statements", New York, AICPA, 1996) Au 509.
- Allen, R. "Fraud and the auditor: for sleuth read sneak?", Accountancy Age, No. 12 (March 1985).
- Arnold, V., and Edwards, D.E. "Going-Concern Evaluation: Factors Affecting Decisions", CPA Journal (Oct. 1993) pp. 58-61.
- Asare, S.K. "The Auditor's Going-Concern Decision: Interaction of Task Variables and the Sequential Processing of Evidence", The Accounting Review, (April 1992) pp. 379-393.
- Bamber, E.M., Bamber, L.S., Schoderbek, M.P., "Audit Structure and Other Determinants of Audit Report Lag: An Empirical Analysis", Auditing: A Journal of Practice & Theory, (Spring 1993) pp., 1-23.
- Bremser, W.G. "The Earnings Characteristics of Firms Reporting Discretionary Accounting Changes," The Accounting Review, (July 1975) pp.563-573.
- Carmichael, D.R., Willingham, J.J., Schaller, C.A., Auditing Concepts And Methods- A Guide to Current Theory and Practice, Sixth Ed., McGraw-Hill, Inc., New York, 1996.

- Chow, C.W., Rice S.J. "Qualified Audit Opinions and Share Prices- An Investigation", Auditing: A Journal of Practice and Theory (Winter 1982) pp. 35-53.

- Citron, D.B., Taffler, R.J., "The Audit Report Under Going Concern Uncertainties: An Empirical Analysis", Accounting & Business Research, (Autumn 1992) pp. 337-345.

- Cushing, B.E., Deakin, E.B., "Firms Making Accounting Changes: A Comment", The Accounting Review,(January 1974), pp. 104-111.

- Davison, I.H., "The Future of Auditing is in our hands" Accountancy, Vol. 88, (July 1977) pp. 84-86.

- De Angelo, L.E., "Auditor Size and Audit Quality", Journal of Accounting and Economics, Vol. 3 (1981) pp. 183-199.

- Dopuch, N. Holthausen, R.W. and Leftwich, R.W., "Predicting Audit Qualifications with Financial and Market Variables", The Accounting Review, (July 1987), pp. 431-454.

- Firth, M.A., "Qualified Audit Reports: Their Impact on Investment Decisions", The Accounting Review,.(July 1 978),pp. 642-650.

- Firth, M.A., " A Note on the Impact of Audit Qualifications in Lending and Credit Decisions" Journal of Banking and Finance, Vol. 4 (1980), pp. 257-267.

- Frishkoff P. "An Empirical Investigation of the Concept of Materiality in Accounting", Empirical Research in Accounting: Selected Studies 1970, Journal of Accounting Research, (Supplement 1970) University of Chicago, pp. 1 16-129.

- Gosman, M.L., "Characteristics of Firms Making Accounting Changes", The Accounting Review (January 1973) pp. 1-11.

- Gosman, M.L, "Firms Making Accounting Changes: A Reply", The Accounting Review, (January 1974) pp. 112-117.

- Hofstedt, T.R. & Hughes, G.D., "An Experimental Study of the Judgment Elements in Disclosure Decisions", The Accounting Review, (April 1977) pp.379-395.

- Hopwood W., Mckeown, J. and Mutchler J., "A Test of the Incremental Explanatory Power of Opinions Qualified for Consistency and Uncertainty", The Accounting Review (January 1989) pp. 28-48.

- Institute of Chartered Accountants in England and Wales, "Extraordinary Items and Prior Year Adjustments", Statement of Standard Accounting Practice 6 (London: ICAEW, 1988).

- LA Salle R.E. & Anandarajan, A. "Auditors' Views on the Type of Audit Report Issued to Entities with Going-Concern Uncertainties", Accounting Horizons (June 1996) pp. 51-72.

- Neumann, L.F. "The Auditing Standard of Consistency", Empirical Research in Accounting Selected Studies, Journal of Accounting Research, (Supplement 1968) pp.1-17.

- Peel, M.J. "The Going-Concern Qualification Debate: Some UK Evidence", The British Accounting Review, Vol. 21, No. 4 (December1989)pp.329-350.

- Raghunandan, K. "Predicative Ability of Audit Qualifications for Loss Contingencies:, Contemporary Accounting Research, (Spring 1993) pp. 612-634.

- Schwartz, K.B. & Soo, B.S. "The Association between Auditor Changes and Reporting Lags", Contemporary Accounting Research (Spring 1996) pp. 353-370.

- Siegel S. & Castellan Jr., N.J., Nonparametric Statistics for the Behavioral Sciences, McGraw-Hill Inc., New York 1988.

- Tweedie, D. "Getting together on "Research" Accountant's Magazine, (Feb. 1987) pp. 19-21.

- Warren, C.S. "Uniformity of Auditing Standards", Journal of Accounting Research, (Spring 1975) pp. 162-176.

- Warren, C.S. "Characteristics of Firms Reporting Consistency Exceptions- A Cross-Sectional Analysis", The Accounting Review, (January 1977) pp. 150-161.